



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



# النووي الإيراني بداياته.. أزماته.. مآلاته..

يوسف كامل خطاب  
باحث أول  
مركز الخليج للأبحاث



@Gulf\_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25  
Gulf Research Center  
Knowledge for All



برز النشاط النووي في ستينيات القرن الماضي، كوسيلة للاستفادة من الطاقة الذرية لتحقيق التنمية الوطنية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي؛ وتوقف هذا النشاط في بدايات الثورة الإيرانية؛ ولكنه عاد إلى بؤرة اهتمام النظام مع نهاية الحرب العراقية - الإيرانية، كوسيلة لتحقيق طموحات إقليمية في السيادة، بما يكتنفها من صراع مع قوى إقليمية ودولية قائمة أو محتملة؛ الأمر الذي جعل هذا النشاط سببًا محوريًا لأزمة إقليمية ودولية متصاعدة، تهدد استقرار المنطقة والعالم. وسرعان ما تفاقمت تلك الأزمة، وعرضت إيران إلى سلسلة متعاقبة من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية الدولية، المدعومة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، لمنعها من تطوير برنامجها النووي، الذي قد يمكنها من الوصول إلى العتبة النووية، التي تؤهلها لأن تصبح إحدى دول النادي النووي العالمي.

تتناول هذه الدراسة النشاط النووي الإيراني عبر محورين رئيسيين: الأول يستعرض خلفيته التاريخية، منذ انطلاقة كمشروع مدني، إلى أن تم تحوله إلى برنامج مثير للجدل، مع تسليط الضوء على موقف الولايات المتحدة من تطوره عبر العقود. أما المحور الثاني فيحلل المحادثات الأمريكية - الإيرانية الحالية، التي بدأت جولاتها الأولى والثالثة في العاصمة العمانية مسقط يومي ١٢ و ٢٦ أبريل ٢٠٢٥، والثانية في السفارة العمانية بروما يوم ١٩ أبريل ٢٠٢٥، بينما ستعقد الجولة الرابعة في مسقط يوم ٢ مايو ٢٠٢٥.

وتسعى إلى استكشاف دوافع هذه المحادثات بين البلدين اللدودين، والتحديات التي تعترضها، والنتائج المتوقعة، مع تحليل آثارها على المستويات الداخلية (في إيران والولايات المتحدة)، والإقليمية (مع التركيز على إسرائيل)، والدولية (روسيا، الصين، والأمم المتحدة). كما تتناول (بصورة ضمنية) تأثير الأحداث الإقليمية الكبرى - مثل سقوط نظام بشار الأسد في سوريا (٨ سبتمبر ٢٠٢٤م)، وحرب غزة (من ٨ أكتوبر ٢٠٢٣م، وحتى إعداد هذه الدراسة) - على استراتيجيات التفاوض الإيرانية.

### الخلفية التاريخية للنشاط النووي الإيراني

#### وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منه

##### البدايات: طموح الشاه ودعم الغرب

بدأت إيران سعيها لامتلاك الطاقة النووية في خمسينيات القرن العشرين، في ظل حكم الشاه محمد رضا بهلوي، الذي رأى في الطاقة النووية مفتاحًا لتحويل إيران إلى قوة صناعية إقليمية؛ حيث كان الشاه يطمح إلى بناء اقتصاد حديث يعتمد على مصادر طاقة متنوعة، مستفيدًا من ثروات إيران النفطية لتمويل مشاريع طموحة. في هذا السياق، وقّعت إيران (عام ١٩٥٧م) اتفاقية تعاون نووي مع الولايات المتحدة، ضمن مشروع (تسخير الذرة من أجل السلام)، الذي أطلقه الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور (عام ١٩٥٣م) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تضمنت الاتفاقية بين البلدين نقل تكنولوجيا نووية وتدريب علماء إيرانيين، مع التأكيد على استخدام الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء والبحث العلمي. وفي ١٩٦٠م، أسس برنامج نووي مشترك مع إسرائيل، عُرف بـ(برنامج الزهرة)، بهدف تبادل الخبرات في مجال البحث النووي.

في ١٩٦٧م، قدمت الولايات المتحدة مفاعلًا نوويًا من طراز TYPE POOL بقوة ٥ ميجاوات لمركز البحوث النووية بجامعة طهران، وزودته باليورانيوم المخصب بنسب كافية لإنتاج الطاقة الكهربائية. كانت هذه الخطوة الأولى نحو إنشاء محطة نووية بحثية، وأعقبها خطط لبناء مفاعلات إضافية. في ١٩٦٨م، وقّعت إيران

معاهدة (عدم انتشار الأسلحة النووية) (NPT)، لتؤكد على التزامها بالأغراض السلمية، مما مكّنها من إبرام اتفاقيات تعاون مع دول أوروبية – مثل فرنسا وألمانيا الغربية – لتطوير برنامجها النووي.

ومثلت تلك الفترة ذروة التعاون النووي بين إيران والغرب، حيث رأت الولايات المتحدة في إيران حليفًا استراتيجيًا في مواجهة النفوذ السوفيتي خلال الحرب الباردة. لكن هذا التعاون كان مشروطًا بالإشراف الدولي من جهة، وتعهد إيران بعدم تطوير أسلحة نووية من جهة أخرى، وهو ما بدا متماشياً مع طموحات الشاه الاقتصادية أكثر من طموحاته العسكرية.

##### الثورة الإيرانية: توقف مؤقت عن النشاط النووي

مع اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م وتولي آية الله الخميني قيادة البلاد، تغيرت السياسة النووية الإيرانية بشكل جذري؛ حيث اعتبر الخميني السلاح النووي مخالفًا لمبادئ الإسلام، وأعلن إلغاء جميع اتفاقيات التعاون النووي مع الغرب، معتبرًا أنها جزء من النفوذ الإمبريالي الذي سعت الثورة للقضاء عليه. وبناءً على ذلك توقف البرنامج النووي الإيراني، وتزامن ذلك مع تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة، وبخاصة بعد أزمة احتجاز رهائن السفارة الأمريكية في طهران (١٩٧٩-١٩٨١م).



## التصعيد في الثمانينيات والتعاون مع باكستان

في عام ١٩٨٨م، شهد البرنامج النووي الإيراني انطلاقة كبرى بفضل عدة عوامل متزامنة، منها:

• **انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية:** أتاح وقف إطلاق النار، في أغسطس ١٩٨٨م، تحرير موارد مالية كبيرة، استُخدمت لتطوير البرنامج النووي.

• **رئاسة هاشمي رفسنجاني:** تولى رفسنجاني الرئاسة عام ١٩٨٩م، وكان من أشد الداعمين للبرنامج النووي، معتبراً إياه ركيزة للأمن القومي والتنمية.

• **انهيار الاتحاد السوفياتي:** أدى تفكك الاتحاد السوفيتي، عام ١٩٩١م، إلى انتشار التكنولوجيا النووية في السوق السوداء، مما مكّن إيران من استقطاب خبراء نوويين من دول مثل أوكرانيا.

• **التعاون مع باكستان:** في ١٩٨٥م، وقّعت إيران اتفاقية تعاون نووي مع باكستان. وبناء على هذه الاتفاقية، زار المهندس (عبد القدير خان)، مؤسس البرنامج النووي الباكستاني، إيران عام ١٩٨٦م، والتقى بمسؤولين إيرانيين، منهم الرئيس الحالي لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية (محمد إسلامي). قدم خان تصاميم لأجهزة طرد مركزي متقدمة (P2)، مما ساعد إيران على تجاوز عقبات تقنية كانت تواجهها مع أجهزة P1.

كانت هذه الفترة أول نقطة تحول في تعامل النظام الإيراني (الجديد) - حينها - مع النشاط النووي، حيث تحوّل البرنامج النووي من مشروع وطني مدعوم دوليًا إلى رمز للصراع بين النظام الإيراني الجديد والغرب. لكن التوقف لم يدم طويلًا، حيث أعادت إيران النظر في سياستها النووية تحت ضغط الحرب العراقية - الإيرانية.

## الحرب العراقية - الإيرانية: وإعادة إحياء البرنامج

اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م) بعد أقل من عام على الثورة الخمينية، ووضعت النظام الإيراني أمام تحديات عسكرية ووجودية؛ حيث تكبدت إيران خسائر بشرية فادحة أمام القوات العراقية، التي كانت أفضل تدريبًا وتنظيمًا، واستخدمت الأسلحة الكيماوية ضد القوات الإيرانية، مما أدى إلى مقتل آلاف الجنود والمدنيين. أدركت القيادة الإيرانية، بقيادة الخميني، أن امتلاك إيران قدرات نووية قد يكون ضروريًا لردع العدو وحماية الأمن القومي.

في ١٩٨٤م، بدأت إيران برنامجًا نوويًا سرّيًا موسعًا، يعتمد على دورة الوقود النووي، تخصيب اليورانيوم، وإنتاج البلوتونيوم. ولتجنب العقوبات الدولية، لجأت طهران إلى السوق السوداء للحصول على التكنولوجيا والمواد اللازمة. واستهدف البرنامج إنتاج سلاح نووي كوسيلة ردع، على الرغم من إعلان إيران أن أهدافه سلمية، وهي إنتاج الطاقة الكهربائية، ثم استخدامه في المجال الطبي لاحقًا.



## بدء العقوبات الأمريكية والدولية

في عام ١٩٨٣م، صنّفت الولايات المتحدة إيران كدولة راعية للإرهاب، بسبب تورطها في تفجير ثكنات مشاة البحرية الأمريكية في بيروت، مما زاد من توتر العلاقات بين البلدين. وفي ١٩٨٧م، أعاد الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) فرض عقوبات على إيران بسبب أعمالها العدوانية ودعمها للإرهاب. وفي ١٩٩٥م، اتهمت إدارة الرئيس (بيل كلينتون) إيران بالسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل، وفرضت عقوبات على الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين.

تصاعدت العقوبات في عهد الرئيس (جورج دبليو بوش)، الذي صنف إيران عام ٢٠٠٢م كجزء من «محور الشر»، مهددًا باستخدام القوة العسكرية. وفي ٢٠٠٦م، بدأ مجلس الأمن في تبني سلسلة من القرارات العقابية ضد إيران - وهي القرارات (١٧٣٧) و(١٧٤٧) و(١٨٠٣) و(١٩٢٩) - لرفضها وقف تخصيب اليورانيوم، وشملت القرارات: حظر تصدير المواد النووية؛ وتجميد أصول؛ وفرض قيود مشددة على المعاملات البنكية؛ ونقل واستيراد وتصدير الصواريخ أو أنظمة الصواريخ، مثل الصواريخ الباليستية، والأسلحة الثقيلة مثل الدبابات والطائرات المقاتلة والسفن الحربية.

## خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)

في ٢٠١٥م، وقّعت إيران ومجموعة ٥ (أعضاء مجلس الأمن: الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وبريطانيا، وفرنسا) +١ (ألمانيا) اتفاقًا نوويًا (JCPOA)، صادق عليه مجلس الأمن بقرار (٢٢٣١). وحدد الاتفاق قيودًا على تخصيب اليورانيوم، بحيث لا تتجاوز نسبة تخصيبه (٣,٦٧%)، وعلى الكمية المخزونة منه، وهي (٣٠٠ كجم)، وذلك مقابل رفع العقوبات. ودخل الاتفاق حيز التنفيذ

عام ٢٠١٦م، لكن الرئيس (ترامب) انسحب منه عام ٢٠١٨م، محتجًا بأنه لا يشمل برنامج الصواريخ الباليستية، ولا دعم إيران للجماعات المسلحة. وأعاد (ترامب) فرض عقوبات قاسية، فضلًا عن تصنيف الحرس الثوري كمنظمة إرهابية في ٢٠١٩م.

## تكثيف إيران لنشاطها النووي

في ٨ مايو ٢٠١٩م، أعلنت طهران رسميًا التخلي عن بعض التزاماتها في الاتفاق، فأوقفت العمل بـ (البروتوكول الإضافي) لمعاهدة حظر الانتشار النووي - الذي يتيح لمفتشي الوكالة التحقق من أنشطة إيران الحساسة - ردًا على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، واستجابة الدول الأوروبية المشاركة فيه للضغوط الأمريكية من أجل تنفيذ عقوباتها على إيران؛ على الرغم من محاولة الدول الثلاث الحفاظ على الاتفاق، عبر إطلاقها نظام مقيضة يُعرف باسم (إنستكس) لتسهيل المعاملات مع إيران خارج النظام المصرفي الأمريكي. ولم يُستخدم «إنستكس» إلا مرة واحدة قبل أن تعلن فرنسا وألمانيا حله عام ٢٠٢٣م، بعد يأسها من محافظة إيران عليه، ورفضها للجهود التي بذلت في عهد الرئيس (بايدن) لمحاولة إحيائه.



وفى الأول من يوليو ٢٠١٩م، زادت طهران مخزون اليورانيوم منخفض التخصيب عن الكمية المقررة في الاتفاق وهى ٣٠٠ كيلوجرام، وتجاوزت السقف المحدد من المياه الثقيلة. وما لبثت أن أعلنت في السابع من الشهر نفسه، عن نيتها عن إنتاج اليورانيوم المخصب بدرجة تفوق الحد الاقصى المسموح به فى إطار الاتفاق النووي. وبعد ستة أيام رفعت نسبة تخصيب اليورانيوم لـ ٤,٥%. وفى ٧ سبتمبر ٢٠١٩م، اتخذت إيران خطوة ثالثة تمثلت في تشغيل ٢٠ جهاز طرد مركزي متطورة من طراز IR٦ و IR٤٥ من شأنها زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب، كمرحلة أولى من أربع مراحل لتخصيب اليورانيوم عبر تلك الأجهزة.

وفى ٧ نوفمبر ٢٠١٩م، قامت إيران بنقل ٢٠٠٠ كيلوجرام من غاز سادس فلوريد اليورانيوم من محطة (نطنز) إلى محطة (فوردو) تحت رقابة مفتشي الوكالة الدولية، وبدأت تشغيل أجهزة الطرد المركزي في مفاعل فوردو لتخصيب اليورانيوم بنسبة ٥%. كما شغلت ١٠٤٤ جهازاً للطرد المركزي المتطور فى مفاعل فوردو.

فى يناير ٢٠٢٠م ، وبعد اغتيال الولايات المتحدة للجنرال الإيراني البارز (قاسم سليماني)، أعلنت إيران أنها لن تحد من تخصيب اليورانيوم. وفى أكتوبر ٢٠٢٠م، بدأت فى بناء مركز لإنتاج أجهزة الطرد المركزي فى (نطنز) ليحل محل مركز دَمَر قبل أشهر فى هجوم أُلقت فيه اللوم على إسرائيل . وفى نوفمبر ٢٠٢٠م أقرّ البرلمان الإيراني قانوناً أدى إلى زيادة كبيرة فى تخصيب اليورانيوم فى (فوردو)، ردًا على اغتيال إسرائيل للعالم النووي (محسن فخرى زاده).

وأُسفرت الجهود الألف ذكرها عن رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى مستويات عالية (٦٠%)، وأكدت (الوكالة

الدولية للطاقة الذرية)، أن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠%، بلغ (٢٧٤,٨ كيلوجرام)، وهو يكفي لإنتاج ٦ قنابل نووية، بواقع (٤٨ كيلو جرام) لكل قنبلة؛ إذا أرادت إيران رفع نسبة التخصيب إلى ٩٠% المطلوبة لإنتاج الأسلحة؛ أما مخزونها من اليورانيوم المخصب من ٢٠% فيبلغ حجمه (٨٢٠٠ كيلو جرام). ولا توجد دولة وصلت إلى هذا المستوى من التخصيب دون أن تنتج قنبلة نووية (وفقًا للوكالة)؛ وهو ما تنفيه إيران مؤكدةً على أن لها الحق فى التخصيب لمستويات عالية لأغراض مدنية، وأن أهدافها سلمية تمامًا.

### الرد الأمريكي على المخالفات الإيرانية

فى يونيو ٢٠٢٠م، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار لمجلس الأمن، يدعو لتمديد حظر السلاح على إيران، وعدم رفعه فى الموعد المقرر (١٨ أكتوبر ٢٠٢٠م). وفى أغسطس ٢٠٢٠م، جددت الولايات المتحدة مقترحها بحيث يكون تمديد الحظر إلى أجل غير مسمى، حتى يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وانتقد وزيراً خارجية روسيا والصين هذا الاقتراح فى رسائل بعثا بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وألمحتا إلى أنهما سيستخدمان الفيتو رفضاً لمشروع القرار الأمريكى.

فى ١٣ أغسطس ٢٠٢٠م، رفض مجلس الأمن الدولي مشروع القرار الأمريكى بعد فشله فى الحصول على الأصوات التسعة اللازمة لتمريره، فلن تؤيده سوى الولايات المتحد والدومينيكان، فيما حيث امتنعت الدولة (بينهم بريطانيا وفرنسا وألمانيا) عن التصويت؛ وعارضته (الصين وروسيا)؛ واقترحت الأخيرة منهما (روسيا) عقد اجتماع لمجلس الأمن بشأن إيران، فرفضته الولايات المتحدة.



واتهمت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (كيلى كرافت) مجلس الأمن وأعضائه بأنهم «ضلوا طريقهم»، وأنهم بعدم تأييدهم للمقترح الأمريكي «يقفون في صحبة الإرهابيين»؛ منوهةً إلى أن الولايات المتحدة يحق لها (وفقاً للقرار ٢٢٣١) استعادة أحكام قرارات مجلس الأمن السابقة، عبر تطبيق آلية (سناباك) لإعادة جميع العقوبات على إيران. وبعد مرور ٣١ يومًا على اقتراح الولايات المتحدة، أعلن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (بومبيو) إعادة العمل بكل عقوبات الأمم المتحدة على إيران والتي كانت قد رفعت سابقًا.

ولم يلق الموقف الأمريكي استجابة من الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش)، الذي عبر عنه بعبارة «عدم اليقين» بشأن استمرار أو عدم استمرار العقوبات، مشيرًا إلى أنه «لن يمضي قُدماً في اتجاه بيان الولايات المتحدة ما دام هذا الشك موجودًا». فيما حذر زعماء أوروبيون من أن العقوبات الأمريكية ضد الدول التي لا تمثل للعقوبات على إيران باطلة قانونيًا. وفي ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠م، زعمت بريطانيا وفرنسا وألمانيا أنه سيتم إنهاء جميع عقوبات الأمم المتحدة على إيران.

## محاولة الرئيس بايدن إحياء الاتفاق النووي مع إيران



كان الرئيس (جو بايدن) خلال حملته الانتخابية يؤكد عل أن الولايات المتحدة ستعود إلى الاتفاق النووي إذا عادت إيران إلى الالتزام به؛ وبعد أشهر قليلة على بداية عهده سعى إلى إحياء الاتفاق الذي أبرمه الرئيس الأسبق (أوباما)، وعبر في مؤتمر صحفي - عقد في (حديقة الورود) بالبيت الأبيض - عن سروره لأن «إيران لا تزال مستعدة للمشاركة في نقاشات مباشرة معنا ومع شركائنا لتحديد كيفية المضي قُدماً، والعوامل التي تسمح لنا بالعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة». وقد عكس هذا التصريح الموقف الأكثر وضوحاً لسياسة الرئيس (بايدن) تجاه إيران.

وفي أبريل ٢٠٢١م، بدأت الدول الأوروبية محادثات لإعادة واشنطن وطهران إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، التي انسحب منها الرئيس (ترامب). عندما تأكدت إيران من جدية الرئيس (بايدن) وحرصه على إحياء الاتفاق؛ جنحت إلى التشدد في وضع شروط للعودة، منها: الحصول على ضمانات تمنع انسحاب الولايات المتحدة منه فيما لو تم إحياءه، كأن يأخذ الاتفاق صيغة المعاهدة الملزمة للدولة وليس لرئيس الجمهورية الموقع عليه؛ ورفع الحرس الثوري الإيراني من قائمة المنظمات الإرهابية... إلى غير ذلك من الشروط التي عكست تعنتاً إيرانياً غير مبرر، من وجهة نظر الرئيس (بايدن) وإدارته، أدى إلى تقييد المحادثات وتعقيدها.

كما أسهمت بعض التطورات - الداخلية والإقليمية والدولية - في تعقيد المحادثات وفشلها؛ منها على سبيل المثال: انتخاب إيران لرجل الدين المحافظ إبراهيم رئيسي رئيساً، وغزو روسيا لأوكرانيا، وحرب إسرائيل على غزة عام ٢٠٢٣م، وتورط إيران الواضح في الصراعين؛ مما أكسبها عقوبات إضافية، حيث فرضت إدارة بايدن عقوبات جديدة على برامج الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار الإيرانية، ورفض الاتحاد الأوروبي إنهاء العقوبات من جانبه.

وعلى الرغم مما كانت تقوم به إيران من تطوير لبرنامجها النووي بالمخالفة مع الوكالة الدولية، لم تُصدر إدارة الرئيس (بايدن) أي بيان رسمي عن انهيار سياستها بشأن العمل على إحياء الاتفاق النووي الإيراني؛ لكن الرئيس استعمل أسلوبًا أكثر وضوحًا في أوساطه الخاصة، حيث أخبر إحدى المشاركات في تَجْمَع للناخبين، في أكتوبر ٢٠٢٢م، بأن الاتفاق النووي «مات». وعند تعليق عمل المبعوث الخاص إلى إيران (روبرت مالي)، بسبب انتهاكات أمنية - لم يتم إيضاحها آنذاك، ولا فيما بعد - تلاشت كل آمال الرئيس (بايدن) في إحياء الاتفاق النووي الإيراني.

مع عودة الرئيس الأمريكي (رونالد ترامب) إلى البيت الأبيض، في ٢٠ يناير ٢٠٢٥م، سعى إلى إيجاد حل سريع لأزمة الملف النووي الإيراني، التي تسبب فيها بانسحابه - من طرف واحد - من اتفاق ٢٠١٥م، الذي وقعه سلفه الرئيس (بارك)؛ باعتباره - حسب رأيه ووصفه - القرار الأسوأ الذي وقعته الولايات المتحدة؛ ما أعطي إيران الفرصة لرفع نسبة تخصيص اليورانيوم والكميات المخصصة منه إلى مستويات وكميات غير مسبوقة.

## الطريق إلى المباحثات:

قبل البدء في مسار المباحثات، اتخذ الرئيس (ترامب) عدة مسارات تمثلت فيما يلي:

### الضغط على إيران عبر العقوبات الاقتصادية:

بادر الرئيس (ترامب) بعد أيام من تسلم السلطة، وتحديدًا يوم ٤ فبراير ٢٠٢٥م، إلى توقيع أمر تنفيذي بإعادة تفعيل حملة (الضغط الأقصى) عبر العقوبات الاقتصادية، وذلك لإجبار طهران على الحد من برامجها النووية؛ ومنعها من الاستمرار في تطوير وإنتاج الصواريخ الباليستية؛ وكبح دعمها لوكلائها المسلحين في المنطقة.

وعلى الرغم من حملة (الضغط الأقصى)، التي «ضيّقت الخناق على الاقتصاد الإيراني»، وزادت الضغوط المحلية والدولية على كبار المسؤولين الإيرانيين؛ إلا أنها «أخفقت» في إجبار إيران على التفاوض على اتفاق نووي جديد من موقف ضعف، وفقًا لما كتبه (جيمس ليندسي) من مجلس العلاقات الخارجية بالبيت الأبيض.

### الاستعانة بروسيا لحل الأزمة:

كانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي طرح ملف إيران النووي في الاجتماع بين وزير الخارجية الأمريكي (ماركو روبيو) والروسي (سيرجي لافروف)، الذي استضافته



وعلى الرغم مما كانت تقوم به إيران من تطوير لبرنامجها النووي بالمخالفة مع الوكالة الدولية، لم تُصدر إدارة الرئيس (بايدن) أي بيان رسمي عن انهيار سياستها بشأن العمل على إحياء الاتفاق النووي الإيراني



## المحور الثاني:

### المحادثات الأمريكية - الإيرانية حول الملف النووي الإيراني

#### الدوافع والشروط والأهداف والنتائج



المملكة العربية السعودية في العاصمة الرياض يوم ١٧ فبراير ٢٠٢٥م؛ فقد صرح المتحدث باسم الكرملين (دميتري بيسكوف) - في إفادة صحفية دورية أدلى بها يوم ٥ مارس ٢٠٢٥م - بالقول: «كان موضوع إيران على جدول الأعمال (في الرياض)؛ لقد تم التطرق إليه، ولكن ليس بالتفصيل. نتوقع مناقشات منفصلة حول هذا الموضوع».

وعندما طُلب من (بيسكوف) التعليق على ما نشرته شبكة (بلومبرغ نيوز)، في ٤ مارس ٢٠٢٥م، والتي ذكرت أن الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) وافق على الوساطة في محادثات بين الولايات المتحدة وإيران، بعد طلب من الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)؛ لم يؤكد المتحدث باسم الكرملين أو ينفي موافقة روسيا على الوساطة، لكنه أكد أن بلاده مستعدة «لفعل كل ما هو ممكن» لتسهيل الجهود الدبلوماسية.

وتشير التقارير إلى أن سعي الرئيس (ترامب) للحصول على موافقة الرئيس الروسي، (بوتين)، للتوسط في أي مفاوضات أمريكية - إيرانية مستقبلية لم تلق تأييدًا داخليًا، حيث طالب البعض إدارة الرئيس (ترامب) ب«التخلي فورًا» عن «سعيها غير الحكيم»، للتعاون مع موسكو بشأن اتفاق نووي إيراني جديد، لأن «روسيا قوضت المصالح الوطنية الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال دعم خصومها، ومساعدة إيران في تطوير برنامجها الصاروخي الباليستي، وانتهاك العقوبات

## توجيه دعوة للمرشد لقبول المباحثات

في ٥ مارس ٢٠٢٥م، صرح الرئيس الأمريكي (ترامب) بأنه قد وجه رسالة إلى المرشد الإيراني (علي خامنئي) يدعوه فيها إلى إجراء مباحثات دبلوماسية حول الملف النووي الإيراني، محذراً من تفويت الفرصة بعدم الاستجابة للدعوة. وقد نشر مدير المركز العربي للدراسات الإيرانية (محمد

صالح صدقيان) - على حسابه بمنصة إكس - رسالة الرئيس الأميركي للمرشد؛ وكان نصها:

«جناب آية الله خامنئي.. مع الاحترام لمكانة قيادتكم ولشعب إيران، أكتب لكم هذه الرسالة، بهدف فتح آفاق جديدة لعلاقتنا، بعيدًا عن سنوات النزاع وسوء التفاهم والمواجهات غير الضرورية التي شهدناها في العقود الماضية. لقد حان الوقت لنترك وراءنا العداء ونفتح صفحة جديدة من التعاون والاحترام المتبادل. اليوم أيضًا، هناك فرصة تاريخية أمامنا.

الولايات المتحدة الأميركية تحت قيادتي مستعدة لاتخاذ خطوة كبيرة نحو السلام ورفع التوتر. نستطيع معًا إزالة العقوبات، وتمكين الاقتصاد الإيراني، وفتح أبواب التعاون بين بلدينا، ليس فقط لمصلحة شعبينا، بل لمصلحة الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع.

لكنني أذكركم، إذا رفضتم هذه اليد الممدودة، وإذا اختار النظام الإيراني مسار التصعيد، والدعم المستمر للتنظيمات الإرهابية، والمغامرات العسكرية، فإن الرد سيكون حاسمًا وسريعًا. لن نقف مكتوفي الأيدي أمام تهديدات نظامكم لشعبنا أو لحلفائنا.

السلام ليس ضعفًا، وإنما هو خيار الأقوياء. والشعب الإيراني شعب عظيم يستحق مستقبلًا أفضل، بعيدًا عن العزلة والفقر والمعاناة. إذا كنتم مستعدين للتفاوض، فنحن مستعدون أيضًا. لكن إذا استمررتم في تجاهل مطالب العالم، فسيسجل التاريخ أنكم فوّتم فرصة عظيمة».

وقد عقب وزير الخارجية الإيراني (عراقجي) على الرسالة، في ٢٠ مارس ٢٠٢٥م، بالقول: «ندرس التهديدات والفرص في رسالة ترامب». وتم رد إيران على الرسالة في ٢٧ مارس ٢٠٢٥م، حيث قال وزير الخارجية الإيراني (عباس



عراقجي) لووكالة الأنباء الرسمية (إرنا) إن بلاده أرسلت ردًا على الرسالة التي بعث بها الرئيس ترامب «عبر سلطنة عمان».

ونشرت صحيفة) نيويورك تايمز( تقريرًا أعدته (إيف سامبسون) أن رسالة (ترامب) أسفرت عن انقسام في الداخل الإيراني بشأن إمكانية التفاوض مع إدارة ترامب حول اتفاق نووي جديد، حيث يميل «القادة المعتدلون والإصلاحيون» إلى هذا الخيار، بينما رفضه «خامنئي»، متسائلًا «عندما نعلم أنهم لن يحترموه، فما الفائدة من: التفاوض؟».

### الردع عبر التصريحات المتبادلة

على الرغم مما بدت عليه الرسالة من تغليب الرغبة في الحل الدبلوماسي للأزمة، إلا أن تصريحات الرئيس الأمريكي المتعاقبة، حملت صيغة التهديد الصريح لإيران؛ فخلال مقابلة مع شبكة (إن بي سي نيوز)، هدد الرئيس (ترامب) الإيرانيين بـ«قصف لم يروا مثله من قبل»، إذا لم تتوصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق لحل جميع الأزمات.

وفي ٦ مارس ٢٠٢٥م، صرح بمضمون رسالته من قناة ( Fox Business ) - في مقابلة من البيت الأبيض - بقوله: «آمل أن تتفاوض إيران» - وقد كتبت لهم رسالة أقول فيها: «آمل أنكم ستتفاوضون» - لأنه إذا اضطررنا إلى التدخل العسكري، فسيكون ذلك أمرًا فظيعة بالنسبة لهم». وأضاف: «آمل أن تتفاوضوا، لأن ذلك سيكون أفضل كثيرًا لإيران»، وأعتقد أنهم يريدون الحصول على تلك الرسالة؛ البديل هو أن نفعل شيئًا، لأنه لا يمكن السماح لهم بامتلاك السلاح النووي».

كما صرح، في ٢٨ مارس ٢٠٢٥م، بالقول: «إما التفاوض أو ستحدث أمور سيئة». وفي ٣٠ مارس ٢٠٢٥م قال عن

الإيرانيين - في مقابلة مع شبكة (إن بي سي) - : «إذا لم يوقعوا اتفاقًا، فسيكون هناك قصف».

على الطرف الآخر، رفض المرشد الأعلى (علي خامنئي) مقترح الرئيس (ترامب)، ووصفه بأنه «خداع»، مؤكّدًا للإعلام الغربي أنه إذا قررت طهران تطوير أسلحة نووية «فلن تتمكن أمريكا من إيقافنا». كما اعترضت إيران رسميًا على تلك التصريحات من خلال شكوى، قدمتها بعثة إيران لدى الأمم المتحدة وصفت فيها تصريحات الرئيس الأمريكي بأنها «متهورة وعدائية» وتشكل «انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة» وحذر المندوب الإيراني في المنظمة الدولية (أمير سعيد إيرواني) من «أي مغامرة عسكرية»، مؤكّدًا أن طهران سترد «بسرعة وحزم» على أي عمل عدواني من الولايات المتحدة أو «وكيلها، النظام الإسرائيلي»، يستهدف سيادتها أو مصالحها الوطنية.



### ترجيح الخيار الدبلوماسي لحل الأزمة ودوافعه

انطلقت عجلة المحادثات إلى الدوران إثر التصريح المفاجئ الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (رونالد ترامب) - أثناء لقائه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين



نتنياهو) في البيت الأبيض، يوم ٨ أبريل ٢٠٢٥م - بأن بلاده ستبدأ مباحثات «مباشرة» رفيعة المستوى مع إيران؛ وبدأت المحادثات عبر جولات غير مباشرة، جرت بوساطة عُمانية، حيث عُقدت الجولة الأولى منها في العاصمة العمانية (مسقط)، فيما تمت الجولة الثانية في السفارة العمانية بالعاصمة الإيطالية (روما)، وتمت الجولة الثالثة في العاصمة العمانية (مسقط).

## دوافع إيران لقبول المباحثات

يمكن إجمال الدوافع التي حدت بإيران إلى قبول حل أزمة البرنامج النووي الإيراني عبر المباحثات الدبلوماسية مع الإدارة الأمريكية في النقاط التالية:

### 1. تفادي الضغوط والتهديدات العسكرية

**الأمريكية - الإسرائيلية:** كررت الولايات المتحدة وإسرائيل تهديدها باستهداف المشروع النووي الإيراني عسكرياً، ولاحق مظاهر عديدة على إمكانية تنفيذها، تمثلت في قيام الولايات المتحدة بحشد وتحريك قواتها العسكرية إلى المنطقة، للتأكيد على مصداقية وجدية تهديدها؛ حيث أعادت تموضع اثنتين من حاملات الطائرات الأمريكية، التي تحمل على متنها ١٨ ألف طن من المتفجرات والسفن المصاحبة لحاملات الطائرات؛ ونقلت، في ٣١ مارس ٢٠٢٥م، ست من قاذفات بي ٢ الاستراتيجية إلى القاعدة العسكرية الأمريكية - البريطانية المشتركة على جزيرة ديبغو غارسيا في المحيط الهندي؛ ودعّمت القوات في منطقة الشرق الأوسط، لتبلغ حوالي ٤٠ أو ٥٠ ألفاً؛ فضلاً عن إرسال الطائرات الأحدث في ترسانتها الجوية (إف ٣٥).

وتفادياً لذلك قررت إيران، فيما يبدو، الدخول في مباحثات مطولة، على غرار المحادثات التي تمت في بداية عهد الرئيس (بايدن)، من أجل

إعادة الاتفاق النووي الذي ألغاه الرئيس ترامب في عهده الأولى، والتي لم تسفر عن شيء، ومكنت إيران من الوقت الكافي لرفع نسبة تخصيب اليورانيوم وزيادة الكمية المخصصة منه

### 2. تجنب استهداف المنشآت النووية الإيرانية من قبل إسرائيل، التي طالما هددت بذلك؛ فقد صرح وزير الدفاع الإسرائيلي (يسرائيل كاتس) لصحيفة (تايمز أوف إسرائيل) بالقول: «عندما جرى تعييني وزيراً للدفاع، تعهدت بتحقيق هدفين رئيسيين هما: منع إيران من الحصول على أسلحة نووية، والفوز بالحرب، ويعمل الجيش الإسرائيلي حالياً على تحقيق النصر في جميع ساحات المعركة». وتابع قائلاً: «أنا ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ملتزمان، مع جميع الأطراف، بقيادة خط واضح يحول دون تمكن إيران من الحصول على أسلحة نووية، ولن نسمح بتهديدات الإبادة ضد إسرائيل». وأضاف: «هذه مسؤوليتنا ومهمتنا التاريخية، وسنفعل كل ما يلزم لتحقيقها».

### 3. رفع العقوبات الأمريكية والدولية عن كاهل الاقتصاد الإيراني: تأثر الاقتصاد الإيراني بالعقوبات الأمريكية والدولية المفروضة عليه منذ أكثر من ثلاثة عقود، والتي تسببت في التضخم والبطالة وارتفاع الأسعار وانخفاض العملة الوطنية... وغيرها المشاكل التي وضعت الاقتصاد الإيراني على حافة الانهيار؛ وجعلت مشكلات البلاد الاقتصادية أصعب مما كانت عليه خلال الحرب الإيرانية العراقية في ثمانينيات القرن الماضي، وفقاً لما أكده الرئيس الإيراني (مسعود بزشكيان) أكثر من مرة.

وتعود أهمية هذا الدافع إلى أن عدم تخلص إيران من تلك المشكلات سيضاعف من معاناة الشعب الإيراني، التي قد يؤدي استمرارها إلى تهديد النظام



وتواجهه في سدة الحكم، في ظل الاحتجاجات المتوالية؛ فضلًا عما يتعالى من دعوات الانفصال التي تطالب بها المناطق القومية في إيران - مثل: أذربيجان، وكردستان، والأحواز، وبلوشستان - بسبب تدهور أحوالها الاقتصادية والاجتماعية. وقد أشار (برزشكيان) إلى ذلك - خلال لقائه مع أبناء الجالية الإيرانية في الولايات المتحدة، في سبتمبر ٢٠٢٤م، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك - حيث صرح بأن تلك المناطق قد تنفصل وتستقل في دولها، ولا يبقى شيء اسمه إيران، إذا استمرت الأوضاع في التدهور.

وتداركًا لتلك المخاطر لن يمكن التنازل - الذي يمكن أن يكون مؤقتًا - عن الاستمرار في البرنامج النووي المفضي إلى امتلاك السلاح النووي، والذي لم يعد أمام إيران سوى خطوات معدودة للوصول إليه، وفقًا لتقارير الوكالة الدولية للطاقة النووية. وقد برز هذا الدافع فيما نقلته وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا) عن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية (فاطمة مهاجراني) قولها إن «الرفع الفعلي للعقوبات هو مطلبنا الرئيسي في المفاوضات غير المباشرة مع الولايات المتحدة».

4. **فقدان الحلفاء الإقليميين:** افتقدت إيران منذ بداية الحرب على غزة، في ٨ أكتوبر ٢٠٢٣م، العديد من أذرعها التي كانت تعتمد عليها في تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة؛ فقد تم إضعاف حزب الله في لبنان، حيث وجّهت له إسرائيل العديد من الضربات الأمنية العسكرية المباشرة، التي قضت على أعداد كبيرة من قيادات الصفين؛ الأول والثاني، وفي مقدمتهم الأمين العام للحزب السيد (حسن نصر الله)، الأمر الذي شكّل خسارة كبيرة لإيران التي استثمرت في الحزب ولبنان سياسيًا وأمنيًا على مدار عقود.

كما خسرت إيران خسارة استراتيجية كبرى بعد نجاح الثورة ضد نظام الأسد، وفقدت سوريا كدولة حليفة لها ثقل سياسي وجغرافي شرق المتوسط؛ وما زالت تلك الخسارة تتوالى عبر ما تقوم به القوات الأمريكية (الجوية والصاروخية) من استهداف البنية التحتية للحوثيين في اليمن لتقويض قدراتهم وإضعاف قبضتهم على المدن والقرى التي يسيطرون عليها

وبافتقاد إيران لتلك الأذرع التي اعتمدت عليها لبسط نفوذها الإقليمي، لم يعد لدى طهران ما تعتمد عليه لاستعادة هذا النفوذ سوى تخطي العتبة النووية والانضمام إلى منظومة الدول المالكة للسلاح النووي؛ وهو ما ترفضه الولايات المتحدة وإسرائيل، وتسعيان إلى تنفيذ هذا الرفض عبر تهديد إيران بالاستهداف العسكري لقدراتها النووية، ما لم تقبل بالحل الدبلوماسي وتوقف أنشطتها النووية السرية من أجل الوصول إلى سلاح نووي.

## دوافع الولايات المتحدة لقبول المباحثات

تتمثل دوافع الولايات المتحدة للدعوة إلى المباحثات والمشاركة فيها فيما يلي:

1. **منع إيران من امتلاك سلاح نووي،** وخصوصًا بعد أن أعلن المدير العام لـ (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (رافائيل غروسبي)، في يناير ٢٠٢٥م، عن قلقه البالغ إزاء أنشطة تخصيب اليورانيوم في إيران، مشيرًا إلى أنها «تضغط على دواسة البنزين» عبر تسريع التخصيب بشكل كبير إلى مستويات تقترب من تلك المطلوبة لصنع الأسلحة النووية؛ وأوضح أن إنتاج إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة نقاء ٦٠% ارتفع من نحو سبعة كيلوغرامات شهرياً إلى أكثر من ٣٠ كيلوجراماً؛ وأكد أن الجمهورية الإسلامية هي الدولة الوحيدة غير الحائزة على أسلحة نووية التي تنتج اليورانيوم بهذا المستوى المرتفع من



التخصيب، واصفاً ذلك بأنه «مثير للقلق الشديد»، وهو يعني اقتراب إيران من تصنيع قنبلة نووية.

وقد صرح الرئيس الأمريكي (ترامب) بهذا الدافع خلال لقائه مع رئيسة الوزراء الإيطالية (جورجيا ميلوني) في البيت الأبيض يوم ١٧ أبريل ٢٠٢٥م، حيث ردّ على سؤال حول تقرير نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) يفيد بأنه أوقف هجومًا إسرائيليًا ضد إيران بقوله: «لا أقول إنني رفضت الهجوم، لكنني لست في عجلة من أمري لتنفيذه. لأنني أعتقد أن لدى إيران فرصة لتصبح دولة عظيمة». وأضاف: «... كل ما نقوله هو: لا يمكنكم امتلاك سلاح نووي».

كما صرح به المبعوث الأميركي (ستيف ويتكوف) عادة لقائه القصير وزير الخارجية الإيراني (عباس عراقجي)، يوم ١٢ أبريل ٢٠٢٥م؛ وأكدته المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية، (تامى بروس) - في مؤتمر صحفي يوم ١٤ أبريل ٢٠٢٥م - بقولها: إن «الهدف الأساسي واضح: إيران لا يجب أن تمتلك سلاحاً نووياً، ولا برنامجاً يُمكنها من الوصول إليه. وهذا هو الأساس الذي نبدأ منه، ونأمل بتحقيق تقدّم ملموس في هذا المسار».

## 2. نزع فتيل الحرب وتحقيق السلام في المنطقة،

وهو ما صرح به وزير الخارجية الأميركي (ماركو روبيو) - خلال اجتماع للحكومة برئاسة الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) - بقوله: «نأمل أن يؤدي ذلك إلى السلام؛ نحن واضعون للغاية بشأن أن إيران لن تملك سلاحاً نووياً أبداً، وأعتقد أن هذا ما دفعنا إلى عقد هذا الاجتماع». وقد برز هذا الدافع عقب التهديد الإيراني لإسرائيل والدول الخليجية الصديقة للولايات المتحدة بالاستهداف العسكري إذا تعرضت المنشآت النووية الإيرانية لهجوم من إسرائيل أو الولايات المتحدة أو من كليهما.

وبدا التهديد الإيراني في التحذير شديد اللهجة الذي وجه المرشد الأعلى (علي خامنئي)، متوعداً برّد قاسٍ على أي اعتداء على بلاده؛ وقال - في خطبة عيد الفطر - : «إذا قام الأعداء بالاعتداء على إيران، فسيتلقون ضربة شديدة وقوية، وإذا فكروا بالقيام بفتنة في الداخل فسيرد عليهم الشعب الإيراني كما رد في الماضي». كما حذر (العميد / أمير علي حاجي زاده)، قائد القوة الجو - فضائية التابعة للحرس الثوري، من أن «الأمريكيين لديهم ما لا يقل عن عشر قواعد عسكرية في المنطقة المحيطة بإيران، ويملكون خمسين ألف جندي». مضيفاً: أن «من كان بيته من زجاج لا يقذف الناس بالحجارة». كما صرح قائد الحرس الثوري الإيراني بأن إسرائيل وجميع الدول الخليجية التي توجد بها قواعد أمريكية ستكون هدفاً للصواريخ الإيرانية إذا تعرضت المنشآت النووية الإيرانية لهجوم عسكري.

## 3. إحياء مشروع (الممر الاقتصادي): الممتد من

الهند إلى الشرق الأوسط ووصولاً إلى أوروبا، والذي تم طرحه في سبتمبر ٢٠٢٣م من قبل الرئيس الأميركي السابق (بايدن)، ووقّعت الولايات المتحدة والهند والسعودية والإمارات وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي - على هامش قمة العشرين في نيودلهي - مذكرة تفاهم لإنشائه، بما يشمل من سكك حديدية، وربط موانئ، ومد خطوط وأنابيب لنقل الكهرباء والهيدروجين، بالإضافة إلى كابلات لنقل البيانات.

## 4. تحقيق مكاسب اقتصادية: أدركت إيران أن هذا

الدافع سيكون هاماً للرئيس (ترامب) الذي يجعل الصفقات الاقتصادية هدفاً لممارساته السياسية؛ حيث صرح الرئيس الإيراني (مسعود بزشكيان)، في كلمة له خلال مراسم يوم التكنولوجيا النووية الوطني يوم ٩ أبريل ٢٠٢٥م، بأن القيادة العليا في



البلاد (علي خامنئي) لا تعارض الاستثمار الأمريكي المشروع داخل إيران.

وتشير المصادر إلى أن إيران عرضت على الولايات المتحدة الاستثمار لديها بنحو ألف مليار دولار، وأن الرئيس (ترامب) تعامل بإيجابية مع المقترح؛ وأن الرئيس (مسعود بزشكيان) تمكن بالفعل من كسب موافقة المرشد الأعلى (علي خامنئي) على ذلك. وكان (علي لاريجاني)، كبير مستشاري المرشد الإيراني، أول من تحدث عن إمكانية التركيز على المصالح الاقتصادية بين البلدين بدلاً من المقامرة بحياة الجنود الأميركيين. كما صرح بأن لدى إيران استثمارات تصل إلى ٤ ترليون دولار تنتظر الولايات المتحدة فيما لو نجحت المفاوضات.

5. **تجنب عواقب الحرب؛** وتبدو أهمية هذا الدافع بالنظر إلى أن الضربة العسكرية - إذا نفذت - قد لا تؤدي أهدافها المأمولة بالقضاء نهائيًا على القدرات النووية الإيرانية (المفاعلات، ومقرات تخصيب اليورانيوم، ومواقع تخزين اليورانيوم الذي تم تخصيبه... وغيرها)؛ بل وربما تسفر عن نتائج عكسية؛ منها:

- التعجيل بإنتاج إيران لبضعة قنابل نووية، مستفيدة مما سبق تخصيبه من يورانيوم؛ وهو ما يتوقعه بعض الباحثين المهتمين بالملف النووي الإيراني، ومنهم (جيمس أكتون)، الفيزيائي وخبير السياسة النووية في مؤسسة كارنيغي للسلام، حيث يقول: «إذا حاولت إسرائيل أو الولايات المتحدة مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، أعتقد أن ذلك سيقوي عزم إيران على امتلاك أسلحة نووية دون القضاء على قدرة إيران على القيام بذلك».

- اندلاع أزمة اقتصادية عالمية نتيجة الارتفاع الحتمي لأسعار البترول؛ واحتمال تعطيل طرق الملاحة العالمية التي تمر عبر الخليج العربي، لما قد تقوم به إيران - على الأغلب - من تعطيل المرور عبر مضيق هرمز، في الوقت الذي يتحكم فيه الحوثيون - الموالون لإيران - في المرور عبر مضيق باب المندب المؤدي إلى قناة السويس.

- استغلال الصين وروسيا اشتعال الحرب عبر دعم إيران - ولو بصورة سرية - لاستهداف القواعد الأمريكية في المنطقة، سواء منها التقليدية، أو ما تم استقدامه مؤخرًا استعداد للخيار العسكري ضد إيران إذا فشلت المفاوضات؛ فضلًا عن أنهما قد تستخدمان (الفيتو) في مجلس الأمن لمنع عقوبات جديدة، مستفيدتين من دور إيران كحليف استراتيجي في مواجهة الغرب؛ إضافة إلى احتمال أن تقوم الصين - في ظل انشغال أمريكا في حرب ضد إيران - بتنفيذ وعودها المتكررة باسترداد (تايوان)، التي تعد جزءًا من الصين من وجهة نظر بكين.

## شروط الطرفين للمحادثات:

### أولًا: الشروط الأمريكية:

يمكن استنباط الشروط الأمريكية للمباحثات بين البلدين مما ورد في تصريحات الرئيس (ترامب)، ومنها:



## ثانيًا: الشروط الإيرانية:

وضعت إيران شروطًا محددة للدخول في المحادثات التي دعا إليها الرئيس الأمريكي عبر رسالته للمرشد الإيراني، وتمثلت تلك الشروط في:

### 1. أن تكون المحادثات (غير مباشرة)؛ وذلك

على العكس مما كان يريده الرئيس الأمريكي، وأصرت إيران على أن تكون محادثاتها مع الولايات المتحدة «غير مباشرة»، وإنما تتم عبر وسيط؛ فقد صرحت وزارة الخارجية الإيرانية - في بيان صادر عنها - بأن «المفاوضات المباشرة مع طرف يهدد على الدوام باستخدام القوة خلافًا لميثاق الأمم المتحدة ويعبر عن مواقف متناقضة، لا معني». وبرز الوزير الإيراني حرص بلاده على ذلك؛ بالقول: «الحقوق الاقتصادية التي تلوح بها؛ بالإضافة إلى سياسة الضغط الأقصى ضدنا؛ لا يمكننا إجراء مفاوضات مباشرة معهم؛ لكن الطريق الدبلوماسي يبقى مفتوحًا، والمفاوضات غير المباشرة ليست صعبة أو مفاجئة، ومن الممكن التوصل إلى اتفاقات من خلالها».

### 2. أن تقتصر على الملف النووي، ولا تتطرق

إلى البرنامج الصاروخي، الذي تعتبره إيران حقًا دفاعيًا ليس لأحد أن يعترض عليه أو يناقشه؛ وأنها لن تقدم أي تنازلات أخرى بخصوصه تتجاوز تلك المتفق عليها في اتفاق عام ٢٠١٥م، والتي تشير إلى أن إيران «ستمتنع عن صنع صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية كبادرة حسن نية فقط»؛ أما القدرات الدفاعية الإيرانية، فهي «غير قابلة للتفاوض».

### 1. أن تتم المحادثات بصورة مباشرة بين

**وفدي البلدين**، حيث أعلن الرئيس الأمريكي صراحة أنه يفضل صيغة المحادثات «المباشرة»، وقال: «أظن أنه سيكون من الأفضل إجراء مفاوضات مباشرة. فالوتيرة تكون أسرع، ويمكنكم فهم المعسكر الآخر بشكل أفضل مما هي الحال وقت الاستعانة بوسطاء».

### 2. ألا تتجاوز مدى زمنيًا محددًا، قدره الرئيس

بشهرين، يتم بعدهما التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع إيران. وقد تردد إن الوزير الإيراني (عراقجي) أبلغ (ستيف ويتكوف) - خلال محادثات روما - أن التوصل إلى اتفاق نووي خلال الإطار الزمني الذي وضعه الرئيس (ترامب) «قد لا يكون ممكنًا»، في إشارة إلى مهلة الشهرين.

ونظرًا إلى قصر المدة التي حددها الرئيس (ترامب) للمحادثات؛ قياسًا بالمحادثات التي سبقت اتفاق ٢٠١٥م، والتي استمرت لمدة عامين؛ نشرت بعض المصادر أن وزير الخارجية (عراقجي) سأل (ويتكوف) عما إذا كان على الجانبين مناقشة «اتفاق مؤقت»، ليناسب قصر المدة المحددة للمباحثات؛ وأن الأخير استبعد ذلك، مشيرًا إلى أنه يمكن النظر إلى تمديد المدة، في حالة انقضائها، إذا كانت هناك حاجة لذلك. وقد نفت بعثة إيران في الأمم المتحدة، هذه التصريحات وقالت «ببساطة هذه التصريحات لا هي صحيحة ولا هي دقيقة». ورفضت الخارجية الأميركية التعليق.

### 3. أن تنتهي بالموافقة على وقف إيران

**لبرنامجها النووي العسكري**؛ وإلا عرضت منشآتها للتدمير عبر استخدام «القوة العسكرية».



ويعود حرص إيران على عدم التطرق لبرنامجها الصاروخي إلى أنها تعول كثيراً في مواجهة خصومها على قدراتها الصاروخية، كبديل عن قوتها الجوية المتواضعة وقوات الدفاع الجوي التي استهدفت إسرائيل العديد من بطارياتها في وقت سابق، وفيما يخص البرنامج الصاروخي، ذكرت مواقع إيرانية، في نوفمبر ٢٠٢٤م، أن «طهران قد اتخذت خطوة نحو تطوير صواريخ عابرة للقارات»، وأشارت تحديداً إلى إعلان كبير مستشاري المرشد الإيراني في الشؤون الدبلوماسية (كمال خرازي)، عن احتمال زيادة مدى الصواريخ الباليستية؛ في إشارة ضمنية إلى زيادة الصواريخ إلى مدى يتخطى ألفي كيلومتر، وهو السقف المحدد من (خامنئي).

وعندما تعهد الرئيس الأميركي (ترامب) بلجم مساعي طهران لإنتاج صاروخ عابر للقارات، رد المرشد الإيراني (علي خامنئي)، في ١٢ فبراير ٢٠٢٥م، بتوجيه الحرس الثوري إلى مواصلة تطوير برنامج الصواريخ الباليستية «دون توقف»، حيث شدد على أن: «التقدم يجب ألا يتوقف، لا يمكن أن نرضى (بمستوانا الحالي). وضعنا من قبل حدًا لدقة صواريخنا، لكننا نشعر الآن أن هذا الحد لم يعد كافياً. يجب أن نمضي قدماً»

ولا يقتصر حرص إيران على ألا يمتد النقاش في المحادثات إلى البرنامج الصاروخي الإيراني على المرشد، بل يمتد إلى القيادات العسكرية الإيرانية؛ فقد صرح وزير الدفاع الإيراني (عزيز نصير زاده) إن بلاده ستواصل تعزيز القدرات الدفاعية، معتبراً إياها «سبب جلوس الأعداء إلى طاولة المفاوضات». وقبل ذلك بساعات، نقلت وكالة (تسنيم) التابعة لـ (الحرس الثوري) عن (نصير زاده) قوله: إن «المجال الدفاعي يجب ألا يتعرض للضعف، أو أن يتأثر بالقضايا السياسية، تحت أي ظرف من الظروف».

ونقلت وكالة (إرنا) الرسمية عن (نصير زاده) قوله: «إذا كان أعداؤنا اليوم يجلسون إلى طاولة المفاوضات، فذلك يعود إلى قوة الردع والقدرة الدفاعية للبلاد. فالدفاع هو الدعامة الحقيقية للدبلوماسية، وهذه حقيقة برزت بوضوح خلال السنوات الأخيرة».

والمثير للاستغراب أن الولايات المتحدة قد قبلت بهذا الشرط، ولم تتطرق للمباحثات في جولاتها الثلاث إلى القدرات الصاروخية الإيرانية، ولا لعلاقة إيران بالجماعات المصنفة (إرهابية) من قبل الولايات المتحدة (كحزب الله والحوثيين والحشد الشعبي ... وغيرها)، على الرغم من أن الرئيس (ترامب) اعتبرها - مع البرنامج النووي - من أسباب انسحابه من اتفاق ٢٠١٥م!

ولكن هذا الاستغراب قد يزول إذا اعتبرنا أن ما تقوم به القوات الأمريكية من قصف مكثف لقوات الحوثيين في اليمن، وما تم من تفجيرات داخل إيران يوم انعقاد الجولة الثالثة من المباحثات، ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م، بميناء (الشهيد رجائي) في مدينة بندر عباس، وأن التفجيرات نتجت عن استهداف شحنات لمواد متفجرة تستخدم في تزويد الصواريخ الباليستية بالوقود الجاف، تم استيرادها من الصين، لتعبئة الصواريخ الإيرانية بها - وفقاً لما ذكر في العديد من المصادر - أدركنا أن الولايات المتحدة وكذلك إسرائيل - التي تعزي إليها المصادر القيام بالتفجيرات - قررتا التعامل مع كل من الجماعات التابعة لإيران والبرنامج الصاروخي عسكرياً، ولذلك قبلت أميركا باستبعادهما من المباحثات التي اقتضت على البرنامج النووي.

**3. ألا يكون هدفها إنهاء البرنامج الإيراني:**  
وذلك من خلال تجنب تقديم أي أطر أو مطالب مبالغ فيها، أو «جشعة» - حسب الوصف الإيراني



السلطنة والثقة المتبادلة بين مسقط وطهران؛ حيث كانت عمان مقرًا لجولات الحوار التي أفضت إلى توقيع الاتفاقية النووية عام ٢٠١٥م.

وحضر المباحثات عن الجانب الأمريكي (ستيف ويتكوف)، فيما حضرها عن الجانب الإيراني وزير الخارجية (عباس عراقجي). وتمثل الوسيط العماني في وزير الخارجية العماني (بدر البوسعيدي). واستغرقت الجولة أكثر من ساعتين ونصف، سارت المباحثات خلالها، وفقًا لرغبات الطرفين وشروطهما؛ حيث تمت بصورة غير مباشرة، واقتصر النقاش فيها على النشاط النووي الإيراني فقط، دون طرح أي نقاش بشأن الصناعات الدفاعية الإيرانية، ولم يستخدم الوفد الأمريكي لغة التهديد.

وعلى الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق نهائي في هذه الجولة، إلا أن الأجواء الإيجابية والتفاهات الأولية أشارت إلى إمكانية تحقيق تقدم في الجولات المقبلة، خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية على إيران والتوترات الإقليمية المتصاعدة. وأسفرت الجولة عن النتائج التالية:

– بشأن البرنامج النووي، كتلك التي تطالب بتفكيك البرنامج النووي برمته، وتسليم ما يتعلق به إلى الولايات المتحدة الأمريكية، على غرار ما قامت به ليبيا عام ٢٠٠٣م؛ وهو مطلب طالما رددته إسرائيل للقبول بما يتم من مفاوضات، وتخشي إيران أن تتبناه الولايات المتحدة إرضاءً لإسرائيل ورئيس وزرائها الذي يطالب بذلك.

#### 4. امتناع الوفد الأميركي عن استخدام لغة

**التهديد**، ففي ١١ أبريل ٢٠٢٥م، نقلت وكالة الإعلام الإيرانية (تسنيم) عن بعض المصادر الإيرانية، أن «ضرورة امتناع الوفد الأميركي عن استخدام لغة التهديد والوعيد، وتجنب تقديم أي أطر أو مطالب جسعة بشأن البرنامج النووي، فضلًا عن الامتناع عن طرح أي نقاش حول الصناعات الدفاعية الإيرانية، تشكل جزءاً من الخطوط الحمراء لإيران». ووفق ما نقلته (تسنيم)، فإن «إيران لن تقبل بأي حال من الأحوال لغة التهديد أو تجاوز الخطوط الحمراء، والتي تشكل النقاط المذكورة جزءاً منها، خلال المفاوضات».

### جولات المباحثات ونتائجها:

تمت المباحثات بين الطرفين – حتى إعداد هذه الورقة – عبر ثلاث جولات كانت على النحو التالي:

#### الجولة الأولى من المباحثات ونتائجها:

أجريت في ١٢ أبريل ٢٠٢٥م، بالعاصمة العمانية (مسقط)، بناء على اختيارها من إيران لتكون مقرًا للاجتماع، واختيار الخارجية العمانية وسيطًا للمباحثات. وقد اعتبر البعض أن اختيار إيران لسلطنة يعيد إلى حيادية

”

اعتبر البعض أن اختيار إيران لسلطنة يعود إلى حيادية السلطنة والثقة المتبادلة بين مسقط وطهران

“



## ال الجولة الثانية ونتائجها:

## 1. تبادل المقترحات النووية: حيث قدمت إيران

خطة من ثلاث مراحل تتضمن:

- خفض مؤقت لنسبة تخصيب اليورانيوم إلى 3,67% مقابل الإفراج عن أصول مالية مجمدة والسماح بتصدير النفط.
- وقف دائم للتخصيب العالي، واستئناف عمليات التفتيش الدولية، وتطبيق البروتوكول الإضافي، بشرط رفع العقوبات الأمريكية وإقناع الدول الأوروبية بعدم تفعيل آلية «سناب باك».
- تصديق الكونغرس الأمريكي على الاتفاق ورفع العقوبات الأساسية والثانوية، مع نقل مخزونات اليورانيوم المخصب إلى دولة ثالثة.

## 2. الاتفاق على استمرار الحوار: اتفق الطرفان

على عقد جولة ثانية من المباحثات في أوروبا بتاريخ 3 مايو 2025، مع احتمال رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي.

## 3. تناقض الرغبة حول توسيع نطاق

المفاوضات: فبينما ترغب إيران في التركيز على الملف النووي فقط، تسعى الولايات المتحدة إلى توسيع نطاق المفاوضات ليشمل برنامج الصواريخ الباليستية ودعم إيران للجماعات المسلحة في المنطقة، ما قد يعقّد مسار التفاوض.

## 4. نجاح الوساطة العمانية: لعبت سلطنة عُمان

دورًا محوريًا في تسهيل المباحثات، حيث نقل وزير الخارجية بدر البوسعيدي الرسائل بين الوفدين، مما ساهم في تهيئة أجواء إيجابية للمفاوضات.

تمت الجولة الثانية من المباحثات يوم 20 أبريل 2025م في السفارة العمانية بالعاصمة الإيطالية (روما)، بحضور وزير الخارجية الإيراني (عباس عراقجي)، والمبعوث الخاص للرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط (ستيف ويتكوف)، وبتنسيق وتسهيل من وزير الخارجية العماني (بدر البوسعيدي). واستغرقت الجلسة نحو 6 ساعات. واقتصرت الجلسة - كسابقتها - على التباحث حول الملف النووي فقط؛ حيث نفى وزير الخارجية الإيراني طرح قضايا خارج الملف النووي الإيراني في المباحثات، مضيفاً: «اتفقنا على استئناف المحادثات والانتقال إلى المرحلة التالية. ما زلنا نتعامل بحذر في إمكانية إبرام اتفاق». وأسفرت عن النتائج التالية:

### • الاتفاق على تفعيل المسار الفني: تم

الاتفاق على عقد اجتماعات فنية بين خبراء من الجانبين، بهدف مناقشة التفاصيل التقنية المتعلقة ببرنامج إيران النووي، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم واستخدامه في الأغراض السلمية؛ وحدد يوم 24 أبريل 2025م موعدًا للاجتماع الأول في مسقط، وتم تأجيله فيما بعد إلى 26 أبريل 2025م.

### • التحضير لجولة ثالثة في مسقط: من

المقرر أن تُعقد الجولة الثالثة من المفاوضات في العاصمة العمانية مسقط خلال الأيام القليلة المقبلة، لمواصلة النقاشات والتوصل إلى تفاهات أوسع.

### • مشاركة خبراء اقتصاديين: لأول مرة، شارك

خبراء اقتصاديون في المفاوضات، مما يشير



## ال الجولة الثالثة ونتائجها:

عقدت الجولة الثالثة من المباحثات يوم ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م، في العاصمة العمانية (مسقط)، وتمت مباحثاتها بصورة غير مباشرة كسابقتها، وتوزعت على جلستين متعاقبتين، ضمت الأولى منهما فريقين الفنيين من الدولتين، حيث ترأس الفريق الفني الإيراني منهما، نائب وزير الخارجية (مجيد تخت روانجي)، وضم الفريق تشكيلة من الخبراء المختصين في مجالات العقوبات، بمن فيهم خبراء اقتصاديون ومصرفيون، ومختصون في الشؤون النووية والتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فيما ترأس الفريق الفني الأمريكي مدير طاقم تخطيط السياسات في مكتب وزير الخارجية (ماركو روبيو)، (مايكل أنتون)، المعروف بخبرته الأمنية واطلاعه على الملف الإيراني، وإن كان أقل خبرة نووية من مفاوضي واشنطن في اتفاق ٢٠١٥م.

أما الجلسة الثانية فكانت بين دبلوماسيي البلدين، وحضرها عن الجانب الإيراني وزير الخارجية (عباس عراقجي)، وعن الجانب الأمريكي المبعوث الخاص للرئيس ترامب (ستيف ويتكوف)؛ واستمرت المباحثات لمدة ٩ ساعات. وبعد انتهاء الجولة أدلى وزير الخارجية الإيراني بتصريحات صحفية - أوردتها وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا) - قال فيها: إن «المحادثات كانت أكثر جدية بكثير من ذي قبل، حيث بدأنا الدخول تدريجيًا في بعض المناقشات الأكثر تفصيلًا وفنية وتقنية»؛ وأضاف: «كان حضور الخبراء مفيدًا للغاية، وقد تبادلنا خطيًا ولمرات عديدة وجهات النظر فيما بيننا»؛ مردفًا بأن المناقشات الفنية غير المباشرة كانت «تتطلب بعض الدقة، وبالتالي تم بشكل أساسي تبادل المواقف بين الطرفين خطيًا».

إلى توسيع نطاق المحادثات ليشمل الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالاتفاق النووي ورفع العقوبات.

- **تصريحات متباينة حول التقدم:** وصف مسؤول أميركي كبير المباحثات بأنها «إيجابية وبناءة»، بينما أشار وزير الخارجية الإيراني (عراقجي) إلى وجود «خلافات في القضايا الرئيسية وفي التفاصيل»، مؤكدًا أن «المفاوضات هذه المرة كانت أكثر جدية من ذي قبل».

وتُعد هذه الجولة خطوة مهمة نحو التوصل إلى اتفاق شامل يضمن سلمية البرنامج النووي الإيراني، ويؤدي إلى رفع العقوبات المفروضة على طهران، مع استمرار الجهود الدبلوماسية في إطار الوساطة العُمانية.



## تحديات/ معوقات الاتفاق:

على الرغم مما تبعته نتائج الجولات التي تمت بين الولايات المتحدة وإيران حول الملف النووي الإيراني، من أمل في إمكانية الوصول إلى اتفاق يحول دون اللجوء إلى الخيار العسكري، إلا أن هنالك معوقات أو تحديات قد تعترض هذا الأمل، ومنها:

### 1. التحديات الدبلوماسية: عدم الثقة المتبادلة

يشكل عدم الثقة بين إيران والولايات المتحدة حجر الزاوية في تعقيد المفاوضات. بالنسبة لإيران، حيث زرع انسحاب ترامب الأحادي من اتفاق ٢٠١٥ (JCPOA) في ٢٠١٨م، شكوكًا عميقة في مصداقية الولايات المتحدة. وقد أعرب وزير الخارجية الإيراني (عباس عراقجي) عن تلك الشكوك - قبل الجولة الثانية (١٨ أبريل ٢٠٢٥م) - بقوله: «لدينا شكوك جدية بشأن نيات الجانب الأمريكي ودوافعه، لكننا سنشارك على أي حال». كما أكد عليها (إبراهيم رضائي)، عضو لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى الإيراني، أن «من المبكر إجراء تقييم نهائي للمفاوضات بسبب الشكوك حول جدية الأمريكيين».

وفي ٢١ أبريل ٢٠٢٥م، قال المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني (إبراهيم رضائي) في تصريحات صحافية: «لدينا شكوك كبيرة بشأن نوايا الأميركيين وإرادتهم في التوصل إلى اتفاق»، وأردف: «ما زال من المبكر تحديد ما إذا كانت المفاوضات ستؤدي إلى اتفاق أم لا»، وأضاف: «يجب أن ننتظر حتى تتابع المفاوضات المقبلة في مسقط والحوارات الفنية مسيرها، لنعطي تقييمًا أكثر دقة في وقت لاحق».

كما أشار وزير الخارجية الإيراني إلى أن الجانب الأمريكي كانت لديه تساؤلات «نحن أجبنا عليها خطيًا، كما كانت لدينا تساؤلات تم تقديمها إليهم»، مؤكدًا أن «أجواء المفاوضات كانت جادة بشكل عام وعملائية بامتياز، وقد ابتعدنا قليلًا عن المناقشات الكبرى». وقال عراقجي إن «هذا لا يعني حل الخلافات، فهناك خلافات فيما يخص القضايا الكبرى وحول التفاصيل أيضًا»، لكنه لفت أنه «راضٍ عن مسار المفاوضات وسرعتها، فهي تسير بوتيرة جيدة ومُرضية، أما بالنسبة للأجواء فهي جيدة أيضًا، وهناك جدية لدى الجانبين، وأتصور بأن هناك إرادة لدى الطرف الآخر أيضًا كما أن لدينا إرادة تامة، ولكن هل يمكن التوصل إلى اتفاق؟ بالتأكيد أمل ذلك، ولكن بحذر شديد».

وأسفرت الجولة بجلستها عن النتائج التالية:

1. **محدودية التقدم الفني:** دارت المناقشات الفنية حول البرنامج النووي الإيراني، وتم التركيز على التفاصيل التقنية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم واستخدامه في الأغراض السلمية.
2. **تبادل الرسائل السياسية:** أعرب الجانبان عن استعدادهما لمواصلة الحوار، مع التأكيد على أهمية إظهار حسن النية والجدية في التفاوض.
3. **التأثر التوترات الإقليمية:** أثرت التوترات في المنطقة على سير المباحثات، مما أدى إلى تعليقها مؤقتًا حتى تهدأ الأوضاع.
4. **عودة الوفدين إلى عاصمتيهما للتشاور.**



على الجهة الأخرى، ترى الولايات المتحدة أن إيران تخالف التزاماتها سرًا، مستندة إلى تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن زيادة مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠% إلى ٢٧٤,٨ كجم بحلول ٢٠٢٥م. وقد أشار وزير الخارجية الأمريكي (ماركو روبيو) إلى ذلك بقوله: إن «إيران لا تفي بوضوح بالتزاماتها»، مشيرًا إلى خرقها لاتفاق ٢٠١٥م بعد انسحاب ترامب منه.

وزاد مبعوث الرئيس الأمريكي (ستيف ويتكوف) من هذا التوتر، بما صدر عنه من تصريحات متضاربة، حيث دعا - عبر منصة إكس - إلى تفكيك برنامج إيران النووي بالكامل، مخالفًا تصريحاته السابقة التي ركزت على الحد من البرنامج العسكري فقط. وقد استنكر الوزير الإيراني (عراقجي) هذه التناقضات، قائلًا: «المواقف المتناقضة من الجانب الأمريكي لا تخدم المفاوضات؛ وأوضحت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية (تامي بروس) أن هذه التصريحات «ردود أفعال خارج سياقها»، لكنها لم تبدد الشكوك الإيرانية.

## ٢. الانقسامات الداخلية تجاه المحادثات في البلدين:

**أ . الانقسام في الولايات المتحدة:** تواجه إدارة ترامب انقسامًا داخليًا حول كيفية التعامل مع إيران؛ حيث يدعم (ترامب) و(روبيو) و(ويتكوف) الحل الدبلوماسي، معتبرين أن اتفاقًا يحد من البرنامج النووي قد يحقق مكاسب سياسية واقتصادية؛ بينما يدعو آخرون - منهم مستشار الأمن القومي (مايل والتز)، الذي عزله (ترامب) من منصبه بسبب تنسيقه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) لتوجيه ضربة عسكرية لإيران لإفشال المحادثات، وكذلك قائد القيادة المركزية الأمريكية (مايكل كوريل) - إلى الخيار العسكري، مدعومين بأعضاء من الكونجرس

الأمريكي، مثل السيناتور (جون فترمن)، الذي طالب - في ٢٣ أبريل ٢٠٢٥م - بقصف المنشآت النووية الإيرانية، واصفًا المفاوضات بأنها «ضعيفة ومشوشة».

كما يضغط اللوبي الصهيوني، بقيادة منظمات مثل (AIPAC)، على ترامب، لتبني موقف متشدد، مستغلًا نفوذه في الكونجرس. وهذه الانقسامات تعقد الموقف الأمريكي، حيث يحتاج (ترامب) إلى موازنة بين إنجاز دبلوماسي يعزز شعبيته وضغوط داخلية تدفع نحو الحرب.

**ب. الانقسام في إيران:** يواجه النظام الإيراني انقسامًا داخليًا تجاه المحادثات بين المعتدلين والإصلاحيين، بقيادة الرئيس (بزشكيان)، الذين يرون في التفاوض مخرجًا من الأزمة الاقتصادية، وبين المتشددين، بقيادة الحرس الثوري والمرشد (خامنئي)، الذين يرون البرنامج النووي ركيزة قوة لإيران. وقد سبق أن رفض (خامنئي) مقترح (ترامب)، واصفًا إياه بـ«الخداع»، مؤكدًا أن «أمريكا لا تستطيع إيقافنا إذا قررنا تطوير أسلحة نووية». ويحد هذا الانقسام من مرونة إيران التفاوضية.

## ٣. التحديات الفنية:

وتشمل اخلاف الطرفين حول عدة أمور، من أبرزها:

• **مصير اليورانيوم المخصب:** حيث تطالب إيران بنقل مخزونها المخصب بنسبة ٦٠-٨٣% إلى روسيا كضامن دولي، بينما ترفض الولايات المتحدة تقديم ضمانات بعدم الانسحاب من الاتفاق.

• **آليات التفتيش:** تطالب إيران بتفتيش محدود، بينما تصر الولايات المتحدة على إشراف شامل من الوكالة الدولية.



• **البرنامج الصاروخي:** ترفض إيران مناقشته، بينما تراه الولايات المتحدة جزءًا من التهديد النووي.

## ٤. الضغوط الإقليمية:

من التحديات التي تؤثر على المباحثات الضغوط التي تمارسها بعض القوى الإقليمية لتحقيق مطالب خاصة، ومن ذلك:

**أ. الضغط الإسرائيلي:** حيث تضغط حكومة إسرائيل بقيادة (نتنياهو) على الرئيس الأمريكي (ترامب) لتوجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، معتبرة أن أي اتفاق لا يفكك البرنامج، يعدّ تهديدًا وجوديًا لها. وقد أكد وزير الدفاع الإسرائيلي (يسرائيل كاتس)، في ٢٣ أبريل ٢٠٢٥م، التزامه بمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، موضّحًا أن تلك هي المهمة الأولى التي تم اختياره من أجلها. وعلى الطرف الآخر، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية (إسماعيل بقائي)، في ٢١ أبريل ٢٠٢٥م، إن «تحالفًا بقيادة إسرائيل يسعى لعرقلة المسار الدبلوماسي بدعم من التيارات التحريضية في أميركا»، مشددًا على أن إيران لن توافق على اتفاق نووي دون نتائج ملموسة لرفع العقوبات و ضمانات واضحة. وتحتدم الخلافات داخل إسرائيل حول توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، وسط تقديرات بقرب فشل المفاوضات الإيرانية - الأميركية. وبينما تدعو أطراف إسرائيلية للتحرك الفوري، تُحذّر مؤسسات أمنية من تنفيذ عملية بدون تنسيق مع الولايات المتحدة.

**ب . روسيا والصين:** وتدعمان إيران لإضعاف الولايات المتحدة، وقد تعارضان عقوبات جديدة.

## هـ. النشاط النووي السري:

من التحديات التي قد تؤثر بالسلب على سير المحادثات ما ينشر عبر بعض المصادر من تقارير عن مفاعلات سرية وأجهزة طرد مركزي متقدمة (الجيل السادس)؛ حيث تزيد تلك التقارير من شكوك الولايات المتحدة في جدية النوايا الإيرانية من المباحثات الجارية. فقد أشار تقرير لمعهد العلوم والأمن الدولي (٢٣ أبريل ٢٠٢٥) إلى تعزيز إيران لتدابير أمنية حول أنفاق تحت جبل (كولانج غازلا)، مما يثير مخاوف من استمرار الأنشطة السرية.

## السيناريوهات المحتملة للمحادثات

في ظل ما تم تناوله عبر هذه الدراسة للملف النووي الإيراني من أحداث، ومحادثات، وتصريحات من المسؤولين، وتحليلات من المختصين المتابعين، يمكن أن تكون السيناريوهات المحتملة على النحو التالي:

**السيناريو الأول:** التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين، تلتزم إيران بموجبه بوقف التخصيب عند الحدود المتفق عليها مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية، وعدم تطوير المنظومة الصاروخية، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويمكن تحقيق هذا المطلب عبر التوصل لاتفاق يعود بالفائدة الاقتصادية المباشرة على إيران، مثل دخول الشركات الأميركية إلى السوق الإيراني، استجابة لدعوة إيران للولايات المتحدة كي تستثمر لديها؛ فإن البيئة الناتجة عن ذلك قد تقلل من حوافز طهران للاستمرار في سلوكيات إقليمية تعتبرها واشنطن مزعزعة للاستقرار.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو هو الأمثل لحل الأزمة، لما سوف يترتب عليه من أمن واستقرار المنطقة التي طالما عانت من التوتر والاضطراب؛ إلا أنه ليس السيناريو الأقرب للتحقق، لما يكتنف الملف النووي الإيراني من تفاصيل فنية معقدة، ولما يعيق تنفيذه من تحديات متعددة تمت الإشارة إليها آنفًا.



**السيناريو الثاني:** إطالة أمد المحادثات عمداً حتى أكتوبر ٢٠٢٥، وهو موعد انتهاء صلاحية قرار مجلس الأمن ٢٢٣١، ما يُسقط تلقائياً إمكانية إعادة فرض العقوبات الأممية عبر آلية (سنا بـاك) على إيران، خصوصاً في ظل توقع استخدام روسيا أو الصين حق النقض (الفيتو)؛ ومما يجعله أحد السيناريوهات المرجحة أن «هذا التكتيك - أي كسب الوقت دون الانسحاب من المفاوضات أو تقديم تنازلات جديدة - من شأنه أن يضعف ورقة الضغط الدولية على إيران، ويجعل الموقف التفاوضي الأميركي أكثر هشاشة بعد أكتوبر، حين تصبح الخيارات المتاحة أمام واشنطن محدودة للغاية»، وفقاً لرأي أستاذ العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية في جامعة ولاية ميزوري (كريستوفر فورد)، والذي سبق أن شغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الأمن الدولي ومنع الانتشار النووي في إدارة الرئيس (ترامب) الأولى، ويمتلك خبرة مباشرة مع المفاوضين الإيرانيين، ويصفهم بأنهم «بارعون في خلق أجواء تفاوضية تبدو واعدة، دون أن تؤدي إلى نتائج ملموسة».

وقد أشار (فورد) إلى أن الدول الأوروبية الثلاث، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا، والتي تمتلك سلطة تفعيل آلية (سنا بـاك) «قد لا تقدم على هذه الخطوة إلا إذا شعرت بأن واشنطن تملك استراتيجية تفاوضية جادة وفعالة»، أما «في حال غياب تلك الجدية، فإن الأوروبيين قد يترددون في تعطيل علاقاتهم مع طهران دون وجود أفق واقعي لحل شامل».

**السيناريو الثالث:** إبرام اتفاق مرحلي مؤقت بهدف وقف التصعيد؛ يتم من خلاله تجميد بعض الأنشطة النووية الإيرانية مقابل تخفيف محدود للعقوبات الاقتصادية. وستكون الدوافع لذلك هي رغبة الطرفين المتبادلة في تجنب التصعيد العسكري؛ وحاجتهما إلى كسب الوقت بسبب استحقاقات سياسية داخلية، كالضغوط الاقتصادية التي يعانيها الشعب الإيراني.

وسيوّدي هذا السيناريو - إذا تم - إلى استقرار هش ومؤقت في المنطقة؛ مع استمرار القلق الدولي بسبب عدم معالجة القضايا الأساسية (الصواريخ، التدخل الإيراني في دول الجوار).

ويتوافق هذا السيناريو مع رغبة إيران التي أبداهها وزير الخارجية الإيراني (عراقجي) على (ويتكوف) كحلٍ لقصر المدة التي حددها الرئيس (ترامب) للمباحثات بشهرين، ولكنه يتعارض مع الرغبتين الأمريكية والإسرائيلية في إنهاء البرنامج النووي الإيراني، إما بتفكيكه نهائياً، وفقاً لما تريد إسرائيل؛ وإما بحصره في الاستخدام السلمي عبر التزام إيران بعدم تجاوز نسبة التخصيب المخصصة لذلك وهي ٣,٧٦%، أو استيراد اليورانيوم المخصب من الخارج، وعدم تخصيبه داخل إيران، وفقاً لما تريده الولايات المتحدة الأمريكية وتطرحه كحل للأزمة دبلوماسياً وعدم اللجوء للحل العسكري.

**السيناريو الرابع:** العودة إلى اتفاق ٢٠١٥م بعد تعديله، وذلك عبر وضع قيود إضافية تتجاوز البرنامج النووي، لتطال الأنشطة العسكرية والصاروخية؛ وبذلك تتحقق رغبة واشنطن في تحقيق مكاسب سياسية عبر اتفاق محسّن، مقابل حصول إيران على تخفيف واسع للعقوبات وتعزيز مشروعها الاقتصادي؛ بما يخفف من حالة الاحتقان الداخلي بسبب البطالة والتضخم وانخفاض العملة وتدني مستوى الخدمات ... وغيرها من الأزمات الداخلية التي يعاني منها الشعب الإيراني جراء العقوبات الأمريكية والدولية؛ فضلاً عما قد ينتج عنه من تحسّن العلاقات الدولية مع إيران، ولو بصورة مؤقتة.

ولكن هذا السيناريو قد يواجه بالرفض الإيراني لتطرقه للبرنامج الصاروخي، الذي تعتبره إيران برنامجاً دفاعياً، من حق إيران امتلاكه وتطويره؛ ولذلك اشترطت قبل بدء المحادثات ألا يكون موضوعاً للنقاش أو التفاوض؛



فضلاً عن أن يواجه هذا السيناريو باعترافات محتملة من قوى إقليمية - وخصوصاً من قبل إسرائيل - التي ستشعر أن الاتفاق لا يحد من مخاطر البرنامج النووي الإيراني، الذي يمكن تحويله من المجال السلمي إلى المجال العسكري، بعد تمكن إيران من تقنية التخصيب، وغيرها ممن متطلبات إنتاج السلاح النووي، التي لا تحتاج إيران لامتلاكه إلا «أسابيع» - إذا قررت ذلك - وفقاً لما صرح به رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية (رافائيل غروسي) (قبل عام).

**السيناريو الخامس:** اللجوء إلى الخيار العسكري بسبب فشل، أو إفشال، المباحثات في الوصول إلى اتفاق، وذلك عبر توجيه ضربة عسكرية من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل لمواقع المنشآت النووية الإيرانية لتدميرها. ولم يستبعد وزير الخارجية الإيراني هذا السيناريو، حيث أشار إلى أن إسرائيل و«مجموعات مصالح خاصة»، لم يسمّها، تسعى إلى «إفشال الجهود الدبلوماسية»، وذلك تعقيباً على تقرير صدر عن معهد العلوم والأمن الدولي، في ٢٣ أبريل ٢٠٢٥م، يفيد بأن إيران تعزز التدابير الأمنية حول مجمعين من الأنفاق على عمق كبير يتصلان بمنشأة نووية رئيسية تحت جبل (كولانج غاز لا)، الواقع جنوبي محطة نطنز، وسط إيران.



**وقال عراقجي - في منشور على منصة «إكس» - إن «من المتوقع أن يلجأ أولئك الذين يسعون للتلاعب بالرأي العام إلى ادعاءات وهمية وحجج مُضللة، مثل صور الأقمار الصناعية المُربّعة». وأضاف: «للتحقق من الواقع، يخضع كل مليجرام من اليورانيوم المُخصب في إيران لإشراف ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الكاملة والمستمرة».**



وقال عراقجي - في منشور على منصة «إكس» - إن «من المتوقع أن يلجأ أولئك الذين يسعون للتلاعب بالرأي العام إلى ادعاءات وهمية وحجج مُضللة، مثل صور الأقمار الصناعية المُربّعة». وأضاف: «للتحقق من الواقع، يخضع كل مليجرام من اليورانيوم المُخصب في إيران لإشراف ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الكاملة والمستمرة».

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو قد يكون هو الأقرب للحدوث، لكثرة السبل المؤدية إليه من: خلافات جوهرية حول آليات التفتيش ومستوى العقوبات؛ وتوفير الضغط الداخلي في كلا الطرفين نحو مواقف أكثر تشدداً؛ ولكنه ليس السيناريو الأمثل لحل الأزمة النووية الإيرانية، وذلك لاعتبارات متعددة، منها:

- الضربة العسكرية للمنشآت النووية الإيرانية - مهما كانت قوتها وسعة انتشارها - لن تقضي على البرنامج النووي الإيراني؛ وذلك لانتشار المنشآت النووية في أكثر من (١٨) موقع داخل إيران؛ ووجودها على أعماق كبيرة في الأرض بالقرب من الجبال التي تمثل حماية إضافية لها.
- إيران لن تقف إيران مكتوفة الأيدي، في حال لجوء الولايات المتحدة بمشاركة إسرائيل إلى الخيار العسكري، ولكنها ستقوم بالرد على ما تعرضت له من اعتداء، فقد نشرت صحيفة «تلغراف» البريطانية، في ٣ مارس ٢٠٢٥م، نقلًا عن مسؤول عسكري إيراني أن إيران مستعدة لضرب قاعدة «دييغو غارسيا» الأمريكية في المحيط الهندي في حال تعرضها لهجوم من الولايات المتحدة. وأضاف المقال: «طهران تعلن أنها ستضرب القاعدة البحرية المشتركة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في دييغو غارسيا ردًا على أي هجوم أمريكي». ونقلت الصحيفة عن المصدر قوله: «لن يكون هناك



فرق بين استهداف القوات البريطانية والقوات الأمريكية إذا تعرضت إيران لهجوم من أي قاعدة في المنطقة». وتابع: «لا يهم إن كنت جنديًا أمريكيًا أو بريطانيًا أو تركيا؛ ستكون هدفًا إذا استُخدمت قاعدتك من قبل الأمريكيين».

• استكمال إيران لبرنامجها النووي العسكري، ردًا على ما تعرضت له من عدوان، وهو ما صرح به (علي لاريجاني)، مستشار المرشد الأعلى، ردًا على تهديد الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) «بقصفها ما لم توافق على اتفاق جديد»، حيث أوضح (لاريجاني) أن بلاده لا تسعى لامتلاك سلاح نووي؛ لكنه حذر من أن «لن يكون أمامها خيار سوى القيام بذلك إذا تعرضت لهجوم». وأكد - في مقابلة مع التلفزيون الرسمي - أنه «في مرحلة ما، إذا اخترتم القصف بأنفسكم أو عبر إسرائيل، فستجبرون إيران على اتخاذ قرار مختلف» يتعلق ببرنامجها النووي.

كما صرح به الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، مستشار المرشد والمشرِف الخاص على المباحثات النووية (علي شمخاني)، في ١٠ أبريل ٢٠٢٥م؛ ردًا على تهديدات (ترامب)، بقوله: «إن استمرار التهديدات الخارجية، ووضع إيران تحت طائلة هجوم عسكري محتمل، قد يدفعان بإيران إلى اتخاذ إجراءات ردعية؛ أبرزها: طرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقف التعاون معها، ونقل المواد النووية المخصصة لمواقع داخلية آمنة وسرية».

وتوعد المرشد (علي خامنئي) «برد شديد على أي اعتداء يطال بلاده»، بينما استدعت الخارجية الإيرانية القائم بالأعمال السويسري، وقدمت بعثتها إلى الأمم المتحدة شكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي احتجاجًا على ما وصفته بـ«التهديد العلني باستخدام القوة».



يشير ما تم استعراضه - من خلال هذه الدراسة - إلى أهمية وخطورة الملف النووي الإيراني؛ ليس على دول الإقليم والعالم فحسب، بل وعلى إيران نفسها - شعبًا ونظامًا ودولة - حيث كان تبني النظام لهذا البرنامج وتطويره سببًا لتوقيع العقوبات الاقتصادية - الأمريكية والدولية - على إيران، مما أدى إلى عزلتها ومعاناة شعبها من الأزمات المتعددة، التي أثرت سلبيًا على حياة المواطن الإيراني اليومية، وعلى تطلعاته المستقبلية لحياة أفضل.

وعلى الرغم مما تسبب فيه تطوير هذا البرنامج لتحويله من الاستخدام السلمي إلى الاستخدام العسكري - وهو ما تنكره إيران، بينما تؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية - من خسائر اقتصادية ومشاكل وأزمات اجتماعية للداخل الإيراني، فضلًا عن الأزمات السياسية - الإقليمية والدولية - مازال النظام الإيراني يناور، مراهنًا على عامل الوقت، من أجل الوصول إلى اتفاق شبيه باتفاق 2015م (5 + 1)، ليتمكن من رفع العقوبات الاقتصادية والاحتفاظ بالقدرات النووية التي يمكن تطويرها في الوقت نفسه؛ بحيث يستطيع تخطي العتبة النووية السلمية إلى امتلاك السلاح النووي، أو الوقوف في صف دول (العتبة

النووية)، وهي الدول التي تمتلك التكنولوجيا اللازمة لصنع أسلحة نووية بسرعة دون أن تقوم بذلك بالفعل؛ كاليابان - التي تعد نموذجًا في هذا الأمر، ولذلك يسمى خيار العتبة النووية أحيانًا (خيار اليابان) - وغيرها من الدول القادرة على إنتاج أسلحة نووية؛ أو على الأقل تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم، والتي من أبرزها كندا وألمانيا وأستراليا، إضافة إلى دول أخرى كالمكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية وتايوان.

ويبقى التساؤل قائمًا ينتظر الإجابة: هل تسفر المباحثات الجارية بين واشنطن وطهران عن تفكيك البرنامج النووي الإيراني أو تحجيمه عبر السبل الدبلوماسية، أو السبل العسكرية - إذا نَقَذَ الرئيس الأمريكي (ترامب) ورئيس الوزراء الإسرائيلي (نتنياهو) تهديداتهما، ووضعاً العالم أمام تحدٍ كبير قد يغير موازين القوى في المنطقة - أم أن إيران ستجتاز هذه الأجواء المشحونة - بما عهد عنها من قدرة على التحمل وكسب الوقت لاجتياز الأزمات - وتظفر بالاحتفاظ ببرنامجها النووي؟ هذا ما سوف يجيب عليه التطور المتسارع للأحداث والتي نأمل أن يكون صوب تحقيق السلم والاستقرار لإيران وشعبها بخاصة، ولدول وشعوب المنطقة بعامة.



**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center  
Jeddah  
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street  
P.O. Box 2134  
Jeddah 21451  
Saudi Arabia  
Tel: +966 12 6511999  
Fax: +966 12 6531375  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Riyadh**

Unit FN11A  
King Faisal Foundation  
North Tower  
King Fahd Branch Rd  
Al Olaya Riyadh 12212  
Saudi Arabia  
Tel: +966 112112567  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Foundation Geneva**

Avenue de France 23  
1202 Geneva  
Switzerland  
Tel: +41227162730  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre  
Cambridge**

University of Cambridge  
Sidgwick Avenue,  
Cambridge CB3 9DA  
United Kingdom  
Tel:+44-1223-760758  
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center  
Foundation Brussels**

Avenue de  
Cortenbergh 89  
4<sup>th</sup> floor, 1000  
Brussels  
Belgium

